مذهب الشك قبل ديكارت

وردت كلمة للأستاذ (السيد يعقوب بكر) في العدد (٤٦٣) من الرسالة يقارن فيها بين ديكارت في قوله : « أنا أشك فأنا أفكر فأنا موجود » وابن يعيش في كلمة له : « إنك إذا قلتُ : عدمتني ، فمعناه علمتني غير موجود ، لأنك إذا علمت كنت موجوداً وصحته على الاستعارة »

وقد أورد ابن يعيش هذه الكلمة في شرحه على مفصل الزمخشري في قواعد اللغة العربية — أوردها عرضاً وهو يناقش تركيباً من حيث معناه ، ثم تركه ومضى فيما يعنيه من شرح القضايا الأخرى

فابن يعيش لم يكشف مذهباً فلسفيا ، بل لم يجل بفكره أن يقف عند هذه القضية قليلاً ولا كثيراً ، فكيف ينتظر منه أن يسايرها إلى غايتها ويتخذها أساساً لمنهج فلسفي ؟

فليس الفرق أن هذا لم يصغ مع أنه السابق وذاك صاغ مع أنه اللاحق ؛ ولكن الفرق هو أن ابن يعيش يناقش تركيباً عربياً من حيث معناه ثم يتركه إلى غيره ؛ وديكارت درس طويلاً مختلف المذاهب الفلسفية التي تقدمته فرأى الفلاسفة عاجزين عن حل ما تصدوا لحله من المشاكل العقلية فتركهم يائساً « ألا يطقُ غلته من جداولهم » . ولجأ إلى الشك بعد أن لج به اليأس ، فشك في كل رأي وعقيدة في طريقي المعرفة : العقل والحواس ، حتى لشك في وجوده فإذا هو مضطر أن يعترف بحقيقة لا شك فيها وهي أنه يشك أي يفكر فهو لا بد أن يكون موجوداً ، فوضع قاعدته : « أنا أفكر فأنا موجود » وهو لم يثبت بذلك وجود جسمه ولا نفسه بل ذاته المفكرة

ثم مضى في تفكيره على هذا الأسلوب حتى شاد فلسفة رفيعة تضيء الطريق لأصدقائها وأعدائها على السواء .

إن كان أحد قد سبق ديكارت بشيء من فلسفته — فيما أعلم — فليس ابن يعيش الذي عاش في القرن الثالث عشر الميلادي متقدماً نحو أربعة قرون على ديكارت الذي عاش في النصف الأول من القرن السابع عشر (١٥٩٦–١٦٥٠) بل فيلسوف آخر عاش في القرون الوسطى الأوربية في عصرها الأول الذي يسمى في تاريخ الفلسفة « عصر آباء الكنيسة Patristic Period » وقد سبق ديكارت بأكثر من اثني عشر قرناً ، وهو القديس « أورليوس أوغسطين Aureluis Augustinus » فيلسوف المسيحية . وقد ولد عام ٣٥٣م في « تجستي Tagaste » في شمالي أفريقية لأب وثني وأم مسيحية ملؤها الإخلاص والحماسة لدينها فنشأ وثنياً على ملة أبيه ، ثم اعتنق المسيحية في الرابعة والثلاثين من عمره ، فصار فارسها الأوحد الذي يناضل عنها بكل ما أوتي من قوة وبراعة ؛ ورأى فيه المسيحيون إمامهم الذي إليه يرجعون في مشاكلهم فلا يذكر اسمه في مجال خلافي حتى ينحسم الخلاف في رضا واستسلام فهو الفيصل الذي لا معقب له .

قرر أوغسطين — وهو يفصل رأيه في المعرفة — أنه إذا جاز للانسان أن يرتاب فيما تمده به الحواس من معلومات فلا يجوز له الريب فيما يزوده به العقل ؛ لأنه حق ثابت ، إذ الشك لا يمتد إلى شعور الإنسان بإحساساته الباطنة ، كما أن الشك في الإحساسات الخارجية يتضمن الاعتراف بوجود ذات تشك ، لأني إذا كنت أشك ، فإني أعلم بشكي أني موجود ؛ فالشك إذن يتضمن الاعتراف بوجود المفكر من غير شك ولا خطإ ، فإذا تشككت في كل شيء ، فلن أخطئ إذ لا بد أن يكون المخطئ موجوداً .

وهكذا يمضي الفيلسوف في فلسفته فيثبت وجود الله وقدرة العقل على تحصيل المعرفة التي مصدرها الله ويبين الكيفية التي خلق الله بها العالم ، ويفصل رأيه في الروح والمادة والأخلاق وطريق الاتحاد بالله والسعادة الأخروية . وقد توفي عام ٤٣٠ م .

ومن مفكرينا المسلمين اثنان شكا كديكارت في كل شيء وإن لم ينتهيا إلى ما انتهى إليه من خلق فلسفة شاملة تفيض باليقين والإيمان من طريق العقل : أحدهما فيلسوف المعرة أبو العلاء الذي انتهت به قسوة الحياة وآلامها الملحة إلى الشك بالتشاؤم فلم يبق له إلا الإيمان بالألم كما يرى ذلك من قرأ له لزومياته ورسائله إلى داعي الدعاة ورسالة الغفران . وثانيهما حجة الإسلام الإمام الغزالي الذي انتهى من الشك إلى الإغراق في التصوف كما يرى ذلك من قرأ كتابه « المنقذ من الضلال » . ومما هو جدير بالالتفات هنا تشابه القديس أوغسطين والإمام الغزالي

فى كثير من آرائهما وحياتهما ومنزلتهما فى الدين ، فأوغسطين فى المسيحية هو الغزالى فى الاسلام ، وكل منهما اضطرته ظروفه المحيطة به ، والتى كانت تهدد دينه أن ينبرى ليدافع عنه أعداءه فوفق فى دفاعه كل توفيق

(حماليط) محمد خليفة التونسى

من محام شرعى الى قاض شرعى

حضرة الأستاذ على الطنطاوى المحترم

السلام عليكم ورحمة الله ... جاء فى مذكراتكم المنشورة فى العدد (٤٦٢) من (الرسالة) المجيدة ما نصه :

« ولا بد من الرجوع إلى الحكم بالشهادات التى قد يعلم القاضى أنها شهادات زور ، وأن الشهود فساق لا عدالة لهم ، ولا تقبل من مثلهم شهادة ، وكانت القرائن تقطع بكذبها — والقرائن والأمارات من أسباب الحكم — كما بين ذلك ابن قيم المدرسة الجوزيه فى كتابه الجليل « أعلام الموقعين » ؛ ولكن لا سبيل إلى الأخذ بها إلا أن تنظر « وزارة العدل » فى (دمشق) فى الاقتراح الذى رفعته إليها فى هذا الموضوع ، وتتخذه أساساً لاصلاح شامل يخلص الناس من شهود الزور ... فكيف يهدأ بال من يغلب على ظنه ؛ أو يعلم فساد البيئة ، ثم يضطرون إلى الحكم بها »

ألا فليهدأ الأستاذ بالاً ، وليطمئن قلباً ، وليقر عيناً ... فليس فى الأرض — أو على الأقل — ليس فى بلد من بلاد الاسلام قانون شرعى أو وضعى يجبر القاضى على الحكم ببينة يعلم أنها زور ، لا سيما إذا كانت القرائن تقطع بكذبها ، بل حتى إذا كانت القرائن توجب الشك فيها ، أو تجبره على قبول شهادات الفساق الذين لا يقبل من مثلهم شهادة . ويكفى فى تعليل إبطال هذه الشهادات وعدم العمل بها أن يقال : « لم تطمئن المحكمة لهذه الشهادات فردتها » ؛ وإن استؤنف هذا الحكم فسيصدق (مئة فى المئة) ، إذ لا تملك محكمة الاستئناف القوة على جبر القاضى بالعمل بما يراه باطلاً

وانظر — رحمك الله — كم بالغ الفقهاء فى وجوب تحرى القاضى وبحثه عن أحوال الشهود ، حتى لو ظهر كذبهم بعد التزكية لم يعمل بشهادتهم . فهذا من جهة الشرع ؛ وأما القوانين الوضعية ، فقد جعلت تقدير الشهادات عائداً لضمير القاضى وألغت التزكية — وهى بحالها الحاضرة جديرة بالالغاء —

إذن ، لا يتوقف التخلص من شهادات الزور على نظر وزارة العدل فى الاقتراح الذى رفعتموه إليها للأخذ بالقرائن والأمارات فى هذا الموضوع

إنما الأخذ بالقرينة والأمارة موضعه فيما تنعدم فيه الشهادة فيكون الحق عرضة للضياع إذا لم يؤخذ بالقرينة والأمارة

ولو أن الأمر على ما ذكر الأستاذ من أن القاضى مضطر للحكم بشهادات يعلم أنها زور ، لكان هذا هو الظلم الذى ليس بعده ظلم ، ولما جاز للمسلمين أن يسكتوا عنه لحظة واحدة ، حتى تبدل الأرض غير الأرض ... وكيف يكون كذلك وهم — فى محاكمهم الشرعية — يعملون بشريعة الاسلام . وهى وهذا ضدان مفترقان ؟

نعم ، بعض قوانيننا التى يجرى العمل بها فى المحاكم الشرعية — فيما سوى مصر — تحتاج إلى نظر وتعديل ، ولكن ليس فيها هذا الظلم

وتعقيب آخر : قلتم فى آخر مقالكم : « وقد فسروا حديث القاضى والقاضيين أن القاضيين اللذين فى النار هما... الخ » ؛ وهذا ليس تفسيراً للحديث ، وإنما هو من صلب الحديث بلفظ آخر ؛ ولفظة (فى الجامع الصغير) : « قاضيان فى النار ، وقاض فى الجنة : قاض عرف الحق فقضى به ، فهو فى الجنة ؛ وقاض عرف الحق فجار متعمداً ، أو قضى بغير علم ، فهما فى النار »

(اللد — فلسطين) داود محمد

الافصـــاح

المعجم العربى الفذ ، وهو خلاصة وافية للمخصص وغيره من المعجمات ، يرتب الألفاظ العربية على حسب معانيها ، ويسعفك باللفظ للمعنى المراد ، يعين العلماء على وضع المصطلحات العربية فى العلوم المختلفة ، ولا يستغنى عنه مترجم ولا أديب ، ٨٠٠ صفحة تقريباً ، طبع دار الكتب ، أشرفت طبعته على النفاد ، ثمنه ٢٥ قرشاً ، يطلب من مجلة الرسالة ومن المكتبات الكبيرة ومن مؤلفيه :

حسين يوسف موسى — المدرس بالمدرسة السعيدية الثانوية بالجيزة

عبد الفتاح الصعيدى — رئيس التحرير بمجمع فؤاد الأول للغة العربية

(طبعت بمطبعة الرسالة بشارع السلطان حسين — عابدين)